الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الدول العربية نموذجا

جميلة الجوزي*

Résumé:

La concurrence entre les pays développés et les pays sous-développés- les pays arabes font partie- se renforça durant la décennie 1995-2005; sachant que le nombre des pays arabes qui libèrent l'investissement direct étranger ne cesse d'augmenter. Malgré ça. la part des pays arabes des flux d'investissement direct étranger reste faible par rapport à celle d'autre pays sous – développés. Ça est due aux multiples obstacles rencontrés ou ceux administratifs se placèrent en tête.

*أستاذة مكلفة بالدروس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

ملخص:

اشتدت المنافسة على استقطاب الاستثمار في العشرية 1995-2005 بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها العربية، حيث زاد عدد الدول العربية التي اتبعت سياسات انفتاحية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم ذلك فنصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ما زال ضئيلا بالمقارنة مع بعض الدول النامية الأخرى. ويعود ذلك إلى العديد من العقبات التي يعاني منها وتأتي التعقيدات الادارية في مقدمتها.

مقدمة

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن العشرين دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في أغلب الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

ورغم الاهتمام المتزايد للدول العربية بزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، إلا أن هذه الدول ما زالت تعاني من تدني حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة ببقية الدول النامية الأخرى، حتى أن حصة الدول العربية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على

مستوى العالمي لم تتجاوز 3 % في أحسن الأحوال طيلة العشرية السابقة (1995-2005).

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره في الدول النامية

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، هذا بالإضافة إلى قيامه بتحويل مواد أولية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة[1].

2- نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية التحتية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. فلقد كان الرصيد

[1] صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001، ص 47.

العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1914 يقدر بحوالي 15 مليار دولار[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، هو الأكثر شيوعا، وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية، وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في عقد السبعينات من القرن العشرين، فقد تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار المواد الأولية على مستويين. الأول في قطاعات الصناعات الإستخراجية كالبترول والغاز، والثاني تولد نتيجة الفوائض التي تحققت في موازين مدفوعات الدول المصدرة للمواد الأولية والتي شكلت مصدرا هاما لرأس المال القابل للاستثمار، وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. واستفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار المواد الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[2] خضر حسان، " الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا" في جسر التنمية مجلة يصدرها المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 32، سنة2004، ص 04.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث سعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي إثر هبوط أسعار المواد الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون، وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي بتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وهكذا بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالانسياب إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف تصنيف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصادي إلى آخر، وفيما يلي نموذج على هذه التصنيفات:

1- تصنيف عبد السلام أبو قحف: يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين[3]:

- **الاستثمار المشترك:** وهو الاستثمار الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ولا

[3] أبو قحف عبد السلام، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، ط2، الاسكندرية: مؤسسة شباب لبجامعة، 2003، ص ص 15 -25.

تقتصر المشاركة هنا على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية.

- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في الدول المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية. ويعتبر هذا النوع أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط بالدولة المضيفة.

2- تصنيف موزا MOOSA للاستثمار الأجنبي المباشر: يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر المستثمرين إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العمودي والمختلط[4].

يهدف النوع الأول (الأفقي) إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، أما النوع الثاني (العمودي) فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (إذا كان استثمارا عموديا خلفيا)، أو الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (إذا كان استثمارا عموديا أماميا)، في حين يشمل الاستثمار المختلط النوعين المشار إليهما معا.

أما من وجهة نظر الدولة المضيفة فيقسم موزا الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع كذلك، وذلك حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة

---

[4] MOOSA I.A., Investissement étranger direct, www. Cipe-arabia.org (en ligne) pdf . 24-11-2006.

إلى إحلال الواردات، أو زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ثالثاً: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية

1- **مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:** شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير على رؤية المستثمرين المستقبلية طويلة المدى لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق منافع هامة للدول المضيفة له. من تلك المنافع[5]:

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال.

- تسهيل حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة والمطورة خاصة في بعض أنواع الصناعات.

---

[5] خضر حسان، مرجع سابق، ص. 11.

- توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.

- تشجيع المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في تقليل الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين جودة الخدمات والمنتجات.

- المساعدة على فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أنه لدى الشركات متعددة الجنسيات أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وهكذا لا يمكن تجاهل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: يمكن أن نلخص أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- آثاره السلبية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة[6]: إن الآثار الايجابية المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة لا تلبث كثيرا حتى تنقلب إلى آثار سلبية، حيث أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سوف يدفعها إلى استيراد السلع الوسيطة والخدمات، إضافة إلى تحويل أرباح هذه الشركات إلى الخارج، ودفع الفوائد عن التمويل الخارجي، ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة التقنية، هذا علاوة عن تحويل العمال الأجانب جزءا من أجورهم إلى دولهم.

- تلجأ الشركات متعددة الجنسيات – في حالة التكامل العمودي لفروعها – إلى تسعير الصادرات مع السلع والخدمات لبعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وذلك لنقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، أوتلجأ إلى ذلك كوسيلة لتهريب أرباحها من الدولة ذات القيود المشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل شدة.

---

[6] زكي شافة أمينة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق" في المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع،1994 ، ص ص 13 -15.

- **آثاره السلبية على تفاقم المديونية الخارجية**[7]: إن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم المديونية، لا يظهر إلا بعد فترة، لما يتم تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج، ودفع الفوائد على التحويل الخارجي، وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب، الأمر الذي يدفع الدول المضيفة إلى زيادة الاقتراض.

وهكذا بدلا من قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمساهمة الحقيقية في زيادة رأس المال المتاح لتمويل الدول المضيفة لها، فهي تسبب نقصا فيما هو متاح أصلا، وبدلا من أن تخفف من حدة اقتراضها فهي تزيد من حاجتها إليه.

- **الآثار على السياسة الاقتصادية والسيادة الوطنية:** يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى إمكانية حصولها على التمويل اللازم في شكل قروض دولية، وهو ما قد يضلل مفعول البيانات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة المضيفة لضمان التوازن الداخلي والخارجي.

كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق طبقة من المنتفعين في الدول المضيفة ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات الأجنبية. ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم[8].

---

[7] قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 37.

[8] نفس المرجع السابق، ص 38.

- **الآثار على توزيع الدخل:** يترتب عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة، بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية.

- **الآثار على البيئة:** تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة، خاصة في الصناعات الاستخراجية، وذلك لأنها تستند إلى تقنيات محظورة في مواطنها الأصلية، بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة، أما الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات فعادة لا تولي البيئة نفس الدرجة من الاهتمام[9].

رابعاً: مناخ الاستثمار في الدول العربية

لقد اتسع مفهوم مناخ الاستثمار تدريجيا عبر الزمن إلى أن شمل توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تروج من خلالها الدول لفرص الاستثمار فيها.

1- تعريف مناخ الاستثمار ومقوماته: يشير مناخ الاستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية

[9] Hori-androuais Anne, " les investissements japonais dans les pays de l'ASEAN" in bulletin de la maison franco-japonaise. Nouvelle série, tome X, n°2, Paris: éd PUF, 1979, p71.

والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها"[10]

نلاحظ من التعريف أن مناخ الاستثمار يستند على عدة مقومات أهمها:

* **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي العامل الأول الذي يراعيه المستثمر عند اتخاذ قراره بالاستثمار، ويشمل هذا العامل العناصر التالية[11]:

- مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار،
- نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا،
- مدى ما يحظى به نظام الحكم من قبول أو إعراض،
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[10] حسن السيسي صلاح الدين، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، القاهرة: عالم الكتاب، 2003، ص 32.

[11] محمد سالمان دعاء، سياسات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية التجارة، ص ص 24-25.

* **العوامل الاقتصادية والمالية:** ويمكن تلخيصها فيما يلي[12]:

- مدى استقرار قوانين الاستثمار والقيود المفروضة على رأس المال المستثمر، وعلى تحويل الأرباح،
- مدى استقرار معدل التضخم،
- درجة المنافسة داخل الدولة المضيفة، والقدرة على مواجهتها،
- مدى صلاحية البنية التحتية،
- مدى صمود السوق المالية أمام الهزات المالية،
- مرونة السياسة المالية والنقدية.

* **العوامل الاجتماعية والثقافية:** ويمكن تلخيصها في العناصر التالية[13]:

- فعالية السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية والتكوينية المعتمدة،
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العامة،
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

---

[12] نظير بيسوني محمد، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس: كلية التجارة، ص 236.

[13] قويدري محمد، مرجع سابق، ص 134.

* **حجم السوق وإمكانيات نموه:** ويقاس حجم السوق بعدد السكان في الدولة المضيفة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* **العوامل البشرية:** كتوافر الخبرات الفنية والإدارية والأيدي العاملة المدربة اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية.

* **العوامل البينوية:** وهي العوامل ذات العلاقة بالبنية الأساسية من خدمات النقل، والمواصلات، والاتصالات، والموانئ والمطارات، وتأسيس مناطق صناعية، ومياه وصرف صحي وتخزين، وغيرها.

* **الموقع الجغرافي:** يشكل الموقع الجغرافي عامل جذب للاستثمار الأجنبي، حيث أن قرب الدولة المضيفة إلى الدولة الأم ومدى انتمائها إلى تكتلات اقتصادية، من شأنه تقليص تكاليف النشاط الاستثماري من جهة، ومن جهة أخرى يضمن تصدير المنتجات إلى الدول الأعضاء في التكامل دون قيود أو عقبات.

2- **موقع الدول العربية من بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:** تقوم العديد من المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني بنشر تقارير وتقديم مؤشرات عن مختلف جوانب المناخ الاستثماري في الدول، بشكل

دوري. وإذا كان من غير الممكن التعرض لجميع تلك المؤشرات، فإننا نستعرض بعضا منها، وإبراز موقع الدول العربية ضمنها.

نلاحظ من الجدول أن الدول العربية يختلف ترتيبها من مؤشر إلى آخر حيث:

أ- **بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية:*** أنه غطى تسعة دول عربية فقط حيث:

تصدرت الإمارات مؤشر النمو للتنافسية عربيا بالرتبة الـ 18 عالميا وتلتها قطر في المرتبة الـ19، الكويت في المرتبة الـ33، البحرين في المرتبة الـ37، تونس في المرتبة الـ40، وبالمقارنة مع 2004 سجلت دولتان تحسنا وهما (تونس ومصر) وتراجعت أربع دول عربية هي الأردن، الإمارات، البحرين والمغرب تراجعا نسبيا.

كما تصدرت الإمارات كذلك مؤشر الأعمال التنافسية عربيا، بالرتبة الـ33 عالميا، تلتها تونس في المرتبة الـ35، الأردن في المرتبة الـ43، قطر في المرتبة الـ44، والكويت في الرتبة الـ47، وبالمقارنة مع عام 2004

---

* يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوحيد قرارات الاستثمار وتأثيرها على التنافسية العالمية، يتم اصدار المؤشر بالتعاون مع أكاديميين بارزيين وهيئات عالمية بلغ عددها 122 هيئة، يتكون مؤشر التنافسية العالمية من مؤشرين رئيسين: مؤشر النمو للتنافسية (يستند إلى 3 مؤشرات فرعية هي مؤشر التكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة ومؤشر البيئة الاقتصادية الكلية) ومؤشر الاعمال التنافسية، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على www.weform.com .

حافظت الأردن على ترتيبها العالمي بينما تراجعت 06 دول عربية (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، مصر، المغرب).

ب- بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال:* تصدرت السعودية المؤشر عربيا بالترتيب الـ38 عالميا، تلتها الكويت بالرتبة الـ47، ثم سلطنة عمان في الموقع الـ51، تونس الـ 58، الإمارات الـ69، في المراتب الخمس الأولى من أصل 16 دولة عربية غطاها المؤشر.

* يصدر المؤشر عن البنك الدولي، ويقس مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يعطيها المؤشر، وتحسين المناخ الاستثماري في الدول المعنية. يستند المؤشر إلى عشر مؤشرات فرعية ثم يحسب متوسطها، وكلما كان المؤشر منخفضا كلما دل على سهولة أداء الأعمال في تلك الدولة، ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على www.doingbusiness.org.

الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة سنة 2005

التسلسل	الدولة	مؤشرات التنافسية العالمية				مؤشر سهولة أداء العمل	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر الشفافية		مؤشر القدرة على الإبداع		مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال	
		النمو للتنافسية		الأعمال التنافسية										
		117 دولة	104 دولة	116 دولة	103 دولة	155 دولة	161 دولة	155 دولة	159 دولة	146 دولة	117 دولة	117 دولة	121 دولة	121 دولة
		2005	2004	2005	2004	2005	2005	2004	2005	2004	2005	1995	2005	2004
1	الأردن	74	35	43	43	74	58	51	37	37	40	76	42	47
2	الامارات	18	16	33	28	69	48	42	30	29	76	75	39	42
3	البحرين	37	28	54	40	–	20	20	36	34	61	56	–	–
4	تونس	40	42	35	32	58	83	67	43	39	72	80	51	54
5	الجزائر	78	71	95	89	128	114	100	97	97	81	89	–	–
6	جيبوتي	–	–	–	–	–	98	92	–	–	116	112	–	–
7	السعودية	–	–	–	–	38	72	74	70	71	55	55	33	36
8	السودان	–	–	–	–	151	–	–	144	122	–	–	–	–
9	سوريا	–	–	–	–	121	139	138	70	71	89	92	83	92
10	الصومال	–	–	–	–	–	–	–	144	–	–	–	–	–
11	العراق	–	–	–	–	114	–	–	137	129	–	–	–	–
12	سلطنة عمان	–	–	–	–	51	60	54	28	29	90	90	37	51
13	فلسطين	–	–	–	–	125	–	–	107	108	–	–	–	–
14	قطر	19	–	44	–	–	81	60	32	38	66	57	–	–
15	الكويت	33	–	47	–	47	54	48	45	44	57	52	34	37
16	لبنان	–	–	–	–	95	76	83	83	97	46	50	48	38
17	ليبيا	–	–	–	–	–	153	154	117	108	–	–	–	–
18	مصر	53	62	71	66	141	103	95	70	77	56	61	92	89
19	المغرب	76	56	79	46	102	85	66	78	77	86	78	59	56
20	موريطانيا	–	–	–	–	127	67	67	–	–	111	110	100	111
21	اليمن	–	–	–	–	90	132	131	103	112	104	109	114	111
الدول العربية		9	7	9	7	16	17	17	19	18	16	16	12	12

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 04 السنة 2005، ص 23.

ج- بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية:* غطى المؤشر عام 2005 في مجمله 161 دولة، منها 19 دولة عربية، مقارنة بـــ155 دولة منها 17 دولة عربية عام 2004.

حافظت البحرين على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب الـــ20، تلتها الإمارات بالرتبة الـــ48، الكويت الـــ54، الأردن الـــ58، سلطنة عمان الـــ60. وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت ثلاث دول عربية تحسنا (السعودية، لبنان، وليبيا)، وتراجعت بنسب متفاوتة أوضاع 12 دولة عربية (الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا)، فيما حافظت كل من البحرين وموريطانيا على وضعيهما.

وقد توزعت الدول العربية وفق هذا المؤشر إلى[14]:

- دول ذات حرية اقتصادية كاملة: لا يوجد.

- دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة: وهي سبع (07) دول عربية: البحرين، الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، موريطانيا والسعودية.

---

* يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية من معهد " هيرتاج فاونديشن " وصحيفة " وول ستريت جورنال " سنويا، واصبح، بعد ما يزيد عن عقد من الزمن (1995) على إصداره، أداة فعالة في أيدي صانعي القرار الاستثماري والسياسة الاقتصادية، ويستقطب اهتماما متناميا بنتائجه، ولمزيد من التفاصيل عن المؤشرات أنظر www.heritag.org.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار 2005، ص 21.

- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة: 09 دول عربية هي لبنان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا.

- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا: دولة واحدة هي ليبيا.

د-بالنسبة لمؤشر الشفافية:* غطى المؤشر عام 2005 ما مجمله 159 دولة منها 19 دولة عربية، مقارنة بـ 146 دولة منها 18 دولة عربية عام 2004. تصدرت سلطنة عمان المؤشر عربيا بالترتيب الـ28، تلتها الإمارات بالرتبة الـ30، قطر الـ32، البحرين الـ36، الأردن الـ37، في المراتب الخمس الأولى.

هـ- بالنسبة لمؤشر القدرة على الإبداع 2005:** غطى المؤشر 117 دولة منها 16 دولة عربية وقد تصدرته الأردن عربيا بالترتيب الـ40،

---

* يصدر مؤشر الشفافية سنويا عن منظمة الشفافية الدولية التي تعرف الفساد على انه " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة " من خلال قياس درجة الفساد المتفشي بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، يستند المؤشر إلى مسحا 16 تقوم به 10 مؤسسات مستقلة تجمع أراء رجال الأعمال والتحاليل القطرية، ويتراوح التقييم بـ10 درجات (شفاف جدا) وصفر فاسد جدا واعتبرت منظمة الشفافية 05 خطأ فاصلا بين الدول التي تعاني والتي لا تعاني من مشكلة فساد خطير ولمزيد من التفاصيل أنظر www.tranparency.org.

** صدر مؤشر القدرة على الإبداع لأول مرة في عام 2005، عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين منحا أوزانا متساوية: مؤشر النشطة التقنية (يقيس النشطة الإبداعية استنادا إلى ثلاث عناصر تضم الاتفاق على البحوث والتطوير عدد براءات الاختراع المسجلة، وعدد المطبوعات العلمية

تلتها لبنان كونها الـ46، السعودية بالوضع الـ55، مصر الـ56، والكويت الـ57، في المرتب الخمس الأولى.

وقد توزعت الدول العربية وفق مؤشر القدرة على الإبداع إلى[15]:

- دول ذات قدرات إبداعية عالية: لا يوجد،

- دول ذات قدرات إبداعية متوسطة: 09 دول هي (الأردن، لبنان، السعودية، مصر، الكويت، البحرين، قطر، تونس والإمارات)،

- دول ذات قدرات إبداعية ضعيفة: 07 دول وهي (الجزائر، المغرب، سوريا، سلطنة عمان، اليمن، موريطانيا وجيبوتي).

=المسجلة)، ومؤشر رأس المال البشري (يقيس مدى تفاوت المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى 03 عناصر تضم نسبة الأمية، نسبة المسجلين الثانوية، ونسبة المسجلين في التعليم العالي)، ولمزيد من التفاصيل أنظر www.unctad.org.

* صدر مؤشر القدرة على الإبداع لأول مرة في عام 2005، عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين منحا أوزانا متساوية: مؤشر النشطة التقنية (يقيس النشطة الإبداعية استنادا إلى ثلاث عناصر تضم الاتفاق على البحوث والتطوير عدد براءات الاختراع المسجلة، وعدد المطبوعات العلمية المسجلة)، ومؤشر رأس المال البشري (يقيس مدى تفاوت المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى 03 عناصر تضم نسبة الأمية، نسبة المسجلين الثانوية، ونسبة المسجلين في التعليم العالي)، ولمزيد من التفاصيل أنظر www.unctad.org.

[15] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص22.

و- بالنسبة لمؤشر إمكانية الحصول على رأس المال 2005:* غطى المؤشر سنة 2005 في مجمله 121 دولة منها 12 دولة عربية، تصدرت السعودية المؤشر عربيا في الترتيب الـ33، تلتها الكويت في الرتبة الـ34 ثم سلطنة عمان الـ37، الإمارات الـ39، الأردن الـ42 ؛ في المراتب الخمس الأولى.

وبالمقارنة مع 2004، سجلت 08 دول عربية تحسنا (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت وموريطانيا) فيما تراجعت 04 دول عربية بنسب متفاوتة (لبنان، مصر، المغرب واليمن).

خامساً: نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة عالميا

يوضح الجدول رقم (02) الموالي حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على المستوى العالمي، إضافة إلى حصتها في عمليات الاندماج والاستحواذ كبائع وكمشتر.

---

* يصدر المؤشر عن " معهد ميلكن " " Milken " الأمريكي، ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة على الحصول على رأس المال لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة والرائدة، يفيد المؤشر في إلقاء الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون سهولة الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير البنية المالية اللازمة لدعم الأعمال المبادرة وتعزيز النمو الاقتصادي، ولمزيد من التفاصيل عن المؤشر يمكن الإطلاع على www.milkeninstitute.org.

الجدول رقم 2: حصة الدول العربية من الاستثمارات المتدفقة عالميا خلال العشرية (1995 - 2004)

بالمليون دولار والنسبة المئوية

البيان / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
العالم	331100	386100	481.911	690905	1086750	1387953	817574	716128	632599	648146	7179166
الدول المتقدمة	203500	219900	269 654	472.545	828 352	1107987	571483	547778	442157	380022	5043378
الدول النامية	113300	152700	193224	194055	231880	252459	219721	155528	166337	233227	1912431
دول الاقتصادات الانتقالية	14300	13500	19033	24305	26518	27508	26371	12821	21106	31897	223359
مجموع الدول العربية	255	3582	7288	8740	2495	2629	7711	8074	9774	12217	62765
نسبة الدول العربية للدول النامية	0.23	2.35	3 77	4.50	1.08	1.04	3.51	5.19	5.88	5.24	3.28
نسبة الدول العربية للعالم	0.08	0.93	1.51	1.27	0.23	0.19	0.94	1.13	1.55	1.88	0.87
عمليات الاندماج والاستحواذ	186593	227023	304848	531648	766044	1143816	593960	369789	296988	380598	4801307
نصيب الدول العربية من عمليات الاندماج والاستحواذ كبائع	0.024	0.107	0.297	0.088	0.154	0.152	0.543	0.165	1.925	0.251	0.314
	44	244	904	466	1.181	1.744	3.225	611	5.718	957	15094
نصيب الدول العربية من عمليات الاندماج والاستحواذ كمشتر	0.905	0.529	0.615	0.075	0.185	0.166	0.125	0.813	0.667	0.316	0.321
	1689	1201	1874	397	1417	1900	740	3005	1981	1203	15407

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار 2005، ص 123.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت ارتفاعا تدريجيا ابتداء من 1995 إلى أن وصلت أعلى مستوى لها عام 2000 لتبدأ بالانخفاض تدريجيا سنة 2001 وذلك بسبب حالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي وضعف ثقة قطاع الأعمال اللذين تعمقا مع أحداث 11 سبتمبر، مما ساهم في الانخفاض الحاد في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تركز هذا الانخفاض في التدفقات المتوجهة إلى الدول المتقدمة التي شهدت انخفاضا بلغ 48.5% في سنة 2001، بينما بلغ الانخفاض في الدول النامية في نفس السنة حوالي 13%، مع انخفاض طفيف في دول الاقتصاديات الانتقالية بلغ 04%، واستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2003.

أما بالنسبة للدول النامية فلم تظهر عليها آثار 11 سبتمبر 2001 بصورة واضحة حتى سنة 2002، حيث تقهقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بـــ 38.4% مقارنة بسنة 2000 وبـــ 29.2% مقارنة بسنة 2001.

استأنفت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر نموها في عام 2004، وكان هذا النمو بارزا بشكل خاص في الدول النامية التي استأنف الاستثمار الأجنبي المباشر نموه فيها ابتداءا من 2003، وذلك للأسباب التالية:

أما بالنسبة للدول العربية فاتسم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في الفترة (1995-1999) بالتذبذب ثم أخذت اتجاها متزايدا ابتداءا من سنة 2000، ويعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الدول العربية إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة

للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز، والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية ومواصلة برامج الخوصصة إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

سادساً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول العربية حسب الدول المضيفة خلال الفترة (1995-2005)

سجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 1995-2002 ما قيمته 36.6 مليون دولار أي حوالي 2.4% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية خلال نفس الفترة و0.7%من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا، وبمعدل تدفق سنوي يقدر بـــ 4.5 مليار دولار سنويا[16].

أما بالنسبة لتوزيع هذه التدفقات على مختلف الدول العربية فيوضح الجدول رقم (03) الآتي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كل دولة على حدة.

---

[16] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، ص37.

الجدول: تطور حصص الدول العربية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة خلال الفترة [1995 – 2005]

بالمليون دولار والنسب المائوية

السنوات	1995		1996		1997		1998		1999		2000		2001		2002		2003		2004		المجموع	
المغرب	135	131	357	9.96	1188	16.3	117	4.77	850	34.07	215	8.18	2825	66.6	481	5.6	234.4	23.7	858	9.9	10835	15.7
مصر	598	234	636	17.7	887	12.2	1076	12.3	1065	42.7	1233	46.5	510	66	637	8.0	337	3.4	1358	15.6	8144	13
الجزائر	25	9.8	270	7.5	260	3.56	561	7.7	507	20.3	438	16.66	1196	15.5	1065	13.2	634	6.5	882	9.1	5778	9.2
البحرين	431	169	2048	57	329	4.5	180	2.06	454	18.2	364	13.84	81	1.05	217	2.7	547	5.3	865	7.1	5486	8.7
تونس	378	148	351	9.8	365	5.0	668	7.6	368	14.75	779	29.63	486	6.3	821	10.2	581	5.9	695	5.7	5439	8.6
السودان	/	/	/	/	98	1.3	371	4.24	371	12.7	392	14.91	571	7.4	713	8.8	1339	13.8	1511	12.4	5376	8.5
السعوديه	1 877	736	1129	31.5	3044	41.8	3289	49.07	780	31.2	1884	71.66	20	0.26	453	5.6	778	8.0	1867	15.3	4781	7.6
سوريا	100	39.2	89	2.5	80	1.1	82	11.1	263	10.5	270	10.27	110	1.4	1030	12.8	1084	11.1	1206	9.9	4314	6.9
قطر	94	36.8	339	9.46	418	5.7	347	3.97	113	4.53	252	9.6	396	4.8	624	7.7	625	6.4	679	5.6	3787	6.03
الامارات	399	156	301	8.4	252	3.2	358	2.95	985	39.48	515	19.6	1184	15.3	1307	16.2	30	0.3	840	6.9	3651	4.86
الأردن	13	5	16	0.45	361	4.95	310	3.55	158	6.33	787	29.9	109	1.3	64	0.8	324	3.3	630	5.1	3854	4.5
لبنان	35	13.7	80	2.2	150	2.06	200	2.29	250	10.02	298	11.3	240	3.1	257	3.2	358	3.2	288	2.1	2165	3.45
سلطنة عمان	29	11.4	60	1.67	65	0.9	801	4.15	39	1.56	16	0.6	83	1.07	96	1.2	528	5.4	18	0.15	929	1.48
موريطانيا	7	2.7	4	0.11	1	0.01			1	0.04	40	1.52	92	1.2	188	2.3	214	2.2	300	2.4		1.2
فلسطين	/	/	4	0.11	7	0.09	2.8	2.5	189	7.57	62	2.36	30	0.4	5	0.06	/	/	/	/	295	0.79
العراق	2	0.8	1	0.03	1	0.01		/	1	0.04	3	0.11	6	0.08	2	0.02	5	0.05	300	2.1	298	0.48
الكويت	7	2.7	347	9.7	20	0.27	59	0.7	72	2.88	16	0.6	147	1.9	7	0.09	67	0.7	70	0.16	294	0.47
جيبوتي	3	1.2	3	0.08	2	0.02	3	0.03	4	0.16	3	0.11	3	0.04	4	0.05	11	0.11	33	0.37	69	0.11
الصومال	1	0.4	1	0.03	1	0.01	/	/	1	0.04	/	/	/	/	/	/	/	/	9	0.07	11	0.02
ليبيا	107	42	136	3.8	82	1.1	128	1.5	128	5.13	142	5.4	101	1.3	145	1.8	148	1.5	141	1.07	405	0.65
اليمن	218	85.5	60	1.7	139	1.9	210	2.5	308	12.34	6	0.23	136	1.7	102	1.3	6	0.06	31	0.17	715	1.14
الدول العربية	255	100	3584	100	7288	100	8740	100	2495	100	2629	100	7711	100	8074	100	9774	100	13217	100	62765	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار 2005، ص121.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 21 دولة عربية سنة 2003 بلغ 9774 مليون دولار مقابل 2074 مليون عام 2002، أي بزيادة نسبتها حوالي 21 %، وشكل ما نسبته 1.55 من إجمالي التدفقات العالمية و5.88% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام 1995 بالنسبة للعالم وللدول النامية.

ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 13 دولة عربية عام 2003، خاصة في كل من المغرب والسودان حيث بلغت فيهما الزيادة نسبة 381%و 89.2% على التوالي.

وارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بحوالي 25% في سنة 2004 بالمقارنة بعام 2003 أي من 9774 إلى مليون دولار12217، وتشكل هذه التدفقات 1.88% من إجمالي التدفقات العالمية و5.24% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية.

وتعزى هذه الزيادة إلى الزيادة التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اثنتي عشرة دولة عربية عام 2004، تصدرتها مصر والسعودية بنسبة زيادة قدرت 428.7% و139.97% على التوالي.

واستقبلت أربع دول عربية تدفقات تجاوزت المليار دولار لكل منها وشكلت هذه الدول الأربع ما نسبته 48 % من إجمالي التدفقات عام 2004، شملت السعودية بحوالي 1.8 مليار دولار والسودان بحوالي 1.5 مليار دولار ومصر بحوالي 1.25% مليار دولار وسوريا بـ 1.2 مليار دولار،

وسجل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية تراكميا خلال الفترة 1995-2004 ما قيمته 62.7 مليار دولار وبنسبة تبلغ 0.87% من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي وبنسبة 3.28% من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية، وبمعدل تدفق سنوي يبلغ حوالي 6.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

هذا وتشير بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن الدول العربية استقطبت حوالي 28 مليار دولار من الاستثمارات المباشرة في 2005، بذلك أعلى مستوى يتم رصده لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية على الإطلاق[17].

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2005 بحوالي 4.6 مليار دولار أي نسبة 16.5% من اجمالي التدفقات إلى الدول العربية، تليها المغرب بـ 3.7 مليار دولار وحصة 13.4، ثم السودان بـ 3.2 مليار وحصة 11.3% وليبيا بـ 3.1 مليار دولار وحصة 11.2 %، والكويت 2.9 مليار دولار وحصة 10.2%، وسوريا 2.7 مليار دولار وحصة 9.9%، وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعدل 72.5% من التدفقات إلى الدول العربية[18].

---

[17] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد2، 2006، ص12.

[18] نفس المرجع، ص 12.

سابعاً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

رغم سعي معظم الدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العدد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، مازالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية...الخ.

1- المعوقات التشريعية: تعاني معظم الدول العربية من عدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي، ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان.

2- عدم الاستقرار السياسي: تعاني معظم الدول العربية من الإضطرابات السياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، مما أشاع الخوف في نفوس المستثمرين وجعلهم في حالة ترقب زوال هذه الإضطرابات[19].

3- التعقيدات الإدارية: يؤدي عدم التنسيق في مجال الضرائب والجمارك، وضعف كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار إلى وجود البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر، وهو ما يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات، واستخراج عشرات

---

[19] محمد عبد العاطي،" الاستثمارات العربية في الخارج"، في الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 09 أوت2005 .

الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية، وفي كل خطوة يضطر إلى دفع رشاوى، وإلا تعطلت أعماله[20].

4- افتقاد الدول العربية للشفافية: وهذا بعدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر، وعدم وضوح الرؤية لدى الحكومات العربية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وقوانين العمل.*

5- ضعف البنية الأساسية: يعتبر ضعف البنية الأساسية عاملا مهما في انخفاض حجم تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية، حيث تشكل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فإلى حد الآن تعتبر وضعية أساطيل النقل الجوي متدهورة، وبالتالي يضطر المستثمر إلى تصدير منتجاته في الطائرات المدنية أو عن طريق التنسيق الفردي لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاته إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات.

---

[20] يونس شريف،" الاستثمار الأجنبي المباشر كارثة اقتصادية أم تنمية وطنية"، في الموقع www. islamtoday.net بتاريخ 11 نوفمبر 2006.

* أنظر مركز الدول العربية من مؤشر الشفافية الدولية.

الخـــاتـــمة

رغم التحسن الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، إلا أن نصيبها من التدفقات العالمية منه، مازال ضعيفا جدا بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى، كما تتفاوت الدول العربية في درجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتوقف ذلك على حجم اقتصادها والسياسات المتبعة في هذا الخصوص وعلى مدى امتلاكها للموارد الطبيعية من عدمه، هذا بالإضافة إلى ما يعانيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من عقبات قانونية، وتشريعية وإدارية...الخ.

المراجع

- أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، ط2، الاسكندرية: مؤسسة شباب لبجامعة، 2003.
- الأنكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005: الشركات عبرالوطنية وتدويل البحث والتطوير، نيويورك: الأنكتاد، 2005.
- حسن السيسي صلاح الدين، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، القاهرة: عالم الكتاب، 2003.
- خضر حسان، " الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا" في جسر التنمية مجلة يصدرها المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 32، سنة2004.
- زكي شافة أمينة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق" في المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع،1994.

- السيد الشعراوي مصطفى، دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية التنمية بالعام النامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة طنطا: كلية التجارة، 1998.

- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001،.

- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الأسكوا، نيويورك: الأمم المتحدة، 2005.

- محمد سالمان دعاء، سياسات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس: كلية التجارة.

- محمد عبد العاطي، " الاستثمارات العربية في الخارج"، في الموقع: www.aljazeera.net بتاريخ 09 أوت2005.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003. نشرة ضمان الاستثمار 2005.

- نظير بيسوني محمد، دور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس: كلية التجارة.

- يونس شريف، " الاستثمار الأجنبي المباشر كارثة اقتصادية أم تنمية وطنية"، في الموقع www. islamtoday.net بتاريخ 11 نوفمبر 2006.

- Hori-androuais Anne " les investissements japonais dans les pays de l'ASEAN" in bulletin de la maison franco-japonaise. Nouvelle série, tome x, n°2, Paris: éd PUF, 1979.

- MOOSA I.A., Investissement étranger direct, www. Cipe-arabia.org (en ligne), pdf, 24-11-2006.